



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne en ligne

AnIsl 40 (2006), p. 51-70

Mirvat Aḥmad Al-Sayyid

إدارة الشرطة فى مصر فى العصر العثمانى. 'uṭmānī-al 'aṣr-l-fī Miṣr fī šurṭa-al Idārat

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

9782724711400	<i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i>	Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.)
9782724710922	<i>Athribis X</i>	Sandra Lippert
9782724710939	<i>Bagawat</i>	Gérard Roquet, Victor Ghica
9782724710960	<i>Le décret de Saïs</i>	Anne-Sophie von Bomhard
9782724710915	<i>Tebtynis VII</i>	Nikos Litinas
9782724711257	<i>Médecine et environnement dans l'Alexandrie médiévale</i>	Jean-Charles Ducène
9782724711295	<i>Guide de l'Égypte prédynastique</i>	Béatrix Midant-Reynes, Yann Tristant
9782724711363	<i>Bulletin archéologique des Écoles françaises à l'étranger (BAEFE)</i>	

إدارة الشرطة في مصر في العصر العثماني

تنوعت اختصاصات الشرطة في مصر في العصر العثماني، واكتسبت أهميتها من خلال الأعمال التي قامت بها في مجال المحافظة على الأمن، فقد حدد قانون نامه مصر الذي أصدره السلطان العثماني سليمان القانوني (٩٢٧-٩٧٤هـ / ١٥٢٠-١٥٦٦م) لحكم مصر الأدوار التي ينبغي للشرطة القيام بها فأجملها في توفير الأمان للأهالي وحمايتهم من اللصوص والمفسدين والعمل على منع الجرائم بكافة صورها المختلفة^١. والذي يقرأ هذا القانون يشعر وكأنه قد صدر خصيصا لجهاز الشرطة لما احتواه من أوامر خاصة بالنواحي الأمنية في كثير من الأحيان؛ حيث إن الهدف منه كان توفير الأمان والراحة للأهالي. وقد كان الهيكل الإداري لجهاز الشرطة في مصر في العصر العثماني مكونا من مجموعة من الموظفين الذين عملوا بداخله كل حسب دوره ومهامه. وسوف نستعرض ذلك من خلال مايلي:

أغا الانكشارية

١.

كلمة الأغا كلمة تركية من المصدر أغمق ومعناها التقدم في السن وقد أطلقت في اللغة التركية على الرئيس والقائد^٢. أما عن أغا الانكشارية فكان هو القائد الأعلى لفرقة الانكشارية في مصر. والانكشارية كلمة تركية أيضا مركبة من مقطعين هما ينـي Yeni بمعنى جديد، وچرى Çery بمعنى العسكر^٣، فتصبح الكلمة بهذا الشكل (ينـي چرى) بمعنى العسكر الجديد. ونظرا لصعوبة نطق الكاف النونية في اللغة التركية عند المصريين فقد كثر استخدام هذه الكلمة بهذا الشكل (ينكجرية).

^٣ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ٣١.

^١ أحمد فؤاد متولى، قانون نامه مصر، ص ٧٢-٧٣.

^٢ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٧.

أما عن الانكشارية فقد كانت جيشا من المشاة أنشئ في عهد السلطان العثماني أورخان (٧٢٦هـ/ ١٣٢٦م) وكان يعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتركهم وإسلامهم وكان لهم عدة وظائف، منها الحفاظ على الأمن في استانبول^٤. ومن هنا ورثت هذه المهمة إلى أن غزا العثمانيون مصر ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م وأصبحت فرقة الانكشارية من أقوى فرق الجيش العثماني فيها وأصبح من أهم اختصاصاتها أيضا الحفاظ على الأمن في مصر وألقى على عاتقها مهمة الشرطة وكان يطلق دائما عليها جماعة المستحفظان أي الحراس^٥، لذلك غلب على أغا الانكشارية تسميته بأغا مستحفظان، هذا في مصر. أما في استانبول فكانوا يستخدمون دائما مصطلح (أغا النيكرية)^٦.

وكانت هذه الفرقة أو الجماعة يطلق عليها في العصر العثماني مصطلح وجاق الانكشارية وكلمة وجاق هي من الكلمة التركية أوجاق ومعناها الموقد أو المدخنة^٧، ثم أصبحت تطلق على الطائفة العسكرية، وبالإضافة إلى هذا الأوجاق وجد معها ستة أوجاقات أخرى، هي أوجاق العزب وأوجاق الجميلية وأوجاق التفكجية وأوجاق الجراكسة وأوجاق الجاوشية وأوجاق المتفرقة^٨ أما عن أوجاقات الجميلية والتفكجية والجراكسة فكانوا يعرفون دائما بأوجاقات الاسباهية وبذلك يكون مجموع الأوجاقات العسكرية في مصر سبعة أوجاقات^٩.

أ. التعيين

كان أغا الانكشارية يعين من قبل الباشا الذي كان من حقه تعيينه وعزله^{١٠} ولم تكن هذه المهمة تسند إلى أغا الانكشارية في استانبول مثلما ذهب بعض الباحثين إلى ذلك^{١١}. وكان بعضهم يتولى هذه الوظيفة أكثر من مرة مثل على أغا الانكشارية الذي اشتهر بـ(على أغا مستحفظان) الذي تولى أغاوية الانكشارية عام ١١٠٨هـ/ ١٦٩٦م ونظرا لأنه كان يتمتع بشخصية كبيرة فقد امتلأت بطون العديد من المصادر بالحديث عنه فقد اجتمع التجار وطلبوا من الباشا تعيينه مرة ثانية، وما دنا قد ذكرنا التجار بالتحديد فهذا يؤكد لنا أنه كانت له بصمات في ضبط النشاط الاقتصادي في الأسواق، فكانت أوضاع الأمن مستتبة في أيامه إلى حد كبير، أما بالنسبة للتجار فقد ذهبوا إلى الباشا وقالوا له: «لا يصلح لأموال البلد إلا على أغا جابوه غصبا، عملوه أغا الانكشارية ثانی مرة...»^{١٢}.

^٤ محمود دياب بك، معجم الألفاظ الحديثة، ص ١٥؛ أحمد السعيد سليمان، أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٩٤، ١٩٦. تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ٣١.
^٥ Shaw, *The Financial and Administrative Organization*, p. 190.
^٦ البكري، اللطائف الربانية، ورقة ١٠.
^٧ كمال شريف، أجل المباني، ص ٥٩؛ محمد علي الأنسي، الدراري اللامعات، ص ٥٧.
^٨ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٩٤، ١٩٦.
^٩ محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٧.
^{١٠} الملواني، تحفة الأجيال، ص ٢٩٢.
^{١١} عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص ٦٦.
^{١٢} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ٧٢.

ب. المهام الأمنية لأغا الانكشارية

كان أغا الانكشارية هو القائد العام لجهاز الشرطة في مصر وقد ترتب على هذا أن أصبحت له السيادة العليا على بقية أفراد هذا الجهاز، وهو يشبه في الوقت الحالى منصب (مدير الأمن). وكانت وظيفة أغا الانكشارية فعالة إلى حد كبير في عمليات استتباب الأمن في مصر في العصر العثماني: فقد كان لجولاته المستمرة نهارا أثر كبير في وضع الأسس الهامة التي قام عليها دور جهاز الشرطة في مصر إبان هذه الفترة^{١٣}. كما نجد هذه الوظيفة أيضا في استانبول حيث كانت مهام أغا الانكشارية في مصر هي نفس مهامه في استانبول^{١٤}.

أما عن اختصاصات أغا الانكشارية فهي على النحو التالي:

الأمن السياسى

لما كان الأمن السياسى هو الذى تقاس من خلاله قوة الدولة وهو الذى يثبت نظم الحكم^{١٥} فقد كان أغا الانكشارية يتدخل بشكل حاسم في الاضطرابات السياسية التي كانت تحدث في بعض الأحيان، وكان يعاونه في ذلك الباشا عن طريق إصدار الأوامر التي كان على الأغا تنفيذ ما فيها^{١٦}.

وهناك من أغوات الانكشارية من قام بوظيفة (المباحث) فكان بعضهم يتنكر في أزياء مختلفة وينزل إلى الشوارع حتى يسهل عليه مراقبة أوضاع المجتمع والتحرى عن أى شخص يريد الإيقاع به، وكان منهم على سبيل المثال قائد أغا الذى تولى أغاوية الانكشارية عام ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م والذى روى عنه الجبرتي أنه كان يتنكر في أزياء مختلفة ويتجسس على الناس، وكان يتميز هذا الأغا بقوة وشجاعة كبيرتين وكان العامة يخافونه ويعملون له ألف حساب لدرجة أنهم لقبوه بـ(قائد نار) بدلا من قائد أغا^{١٧}.

الأمن الاقتصادى

من المعروف أن شؤون الأمن الاقتصادى من اختصاص المحتسب، ولكننا نلاحظ أنه في العصر العثماني قد لعب أغا الانكشارية دورا هاما أيضا في هذا المجال وكان ذلك يحدث في الفترات التي ضعفت فيها سلطة المحتسب فتقصر الأغا هذا الدور وظهر هذا بصورة واضحة وبصفة خاصة في أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. فكان أغا الانكشارية ينزل إلى الأسواق بنفسه ويراقب حركة البيع والشراء ويشرف على التجار. وتذكر بعض المصادر عن على أغا السابق ذكره أنه كان من أكثر أغوات الانكشارية الذين لعبوا دورا هاما في هذا المجال وكانت مدة حكم هذا الأغا

^{١٣} الملواني، تحفة الأجيال، ص ٢٦٢-٢٦٣.

^{١٤} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٦٠.

^{١٥} أندريه ريمون، القاهرة، ص ٢٠٥-٢٠٦.

^{١٦} عبد العزيز الشناوى، الدولة العثمانية، ص ٤٨٣.

^{١٧} محمد قدرى سعيد، الأمن، ص ٦٩.

تقع بين نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي ضعفت فيها شخصية المحتسب وارتفعت فيها شخصية أغا الانكشارية وفي حديثنا عن على أغا هذا نلاحظ أنه «نزل بنفسه إلى الأسواق وجاب من بولاق أردب قمح، غربله وطحنه، وعمل معدله بالفضة البيضاء والجدد النحاس» وقال أيضا على أغا عن نفسه «وكل من تعاطى الميزان والكيل تحت حكمي»^{١٨}.

وتسهيلا لحركة التجارة فقد اهتم على أغا أيضا بتوسعة الشوارع وإزالة ما بها من أتربة، وذلك لكي يتسنى للناس ممارسة حركة البيع والشراء بسهولة دون عقبات^{١٩}.

الأمن الاجتماعي

وفي نطاق ما يتعلق بالأمن الاجتماعي لعب الأغاوات دورا كبيرا في تهيئة المناخ المناسب للأهالي لكي يعيشوا حياة آمنة ومستقرة وبعيدة عن الاضطرابات. لقد كان الأغاوات يتدخلون باستمرار لإبطال الخماير والبوظ والخواطي. ففى حديثنا عن شخصية على أغا يتبين لنا أن أوضاع الأمن الاجتماعية كانت مستتبة إلى حد كبير، فعندما تولى على أغا أغاوية الانكشارية وضع لنفسه شروطا تبلور لنا سياسته التي اتبعها بعد ذلك: فيذكر الدمرداشي عنه قوله عن نفسه «... وأنا أفعل ما يرضى الله... وأبطل الخماير والبوظ والخواطي... ولم أقبل رشوة من أحد»^{٢٠}.

وعندما كان يصدر الباشا أمرا بمنع شرب الدخان أو إبطال أى نوع من أنواع المحرمات كان المنفذ الأول له هو أغا الانكشارية، فكان ينزل إلى الشوارع بنفسه ومعه المنادى ينادى على الناس بتنفيذ ما أمر به الباشا^{٢١}.

يتبين لنا أن شخصية على أغا كانت خير مثال لتوضيح الدور الذي لعبته الشرطة في مصر في العصر العثماني بصفة عامة، والقرن السابع عشر (أواخر القرن) بصفة خاصة فقد تحدثت عنه المصادر بصورة جعلت من يقرأها يشعر بقوة جهاز الشرطة إبان هذه الفترة فقد ذكر عنه الدمرداشي قوله عن نفسه (على أغا): «وإذا نزلت بموكبي لم أحد يقف قدامي، وأركب خلفي سبعة جاويشية من كل أوجاق جاويش، مع الملازمين والقابجية والوالى وأوضاباشى البوابة وأميين الاحتساب...»^{٢٢}. وقال الجبرتي عنه: «وركب ثالث يوم من شهر تاريخه (شوال) سنة أربع عشرة ومائة وألف (١٧٠٢م) وعلى رأسه العمامة الديوانية المعروفة بالبيرشان^{٢٣} وأمامه القابجية والملازمون والوالى وأميين الاحتساب وأوده باشية البوابة بطائفته والسبعة جاويشية خلفه ونائب القاضى فى مقدمته وكيس جوخ مملوء عكاكيز شوم على كتف قواس... ولم يقف أحد فى طريقه سواء كان خيالا أو حمارا أو قرابا إلا ويخشاه حتى النساء فى البيوت وهو فائق لم تستطع امرأة أن تطل من طاقة، واتفق أن إسماعيل بك الدفتردار صادفه بالصلبية فلما رأى المقادم دخل درب الميضاة حتى مر

^{١٨} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ٦٦؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ^{٢٢} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ٦٥-٦٦.

^{٢٣} البيرشانة: فى الفارسية «بيرشان» ومعناها المشتت المتناثر، وهو نوع من

العمامة. انظر: - أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد فى تاريخ الجبرتي،

ص ٤٧.

^{١٩} أندريه ريمون، القاهرة، ص ٢٠٥.

^{٢٠} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ٦٥-٦٦.

^{٢١} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ٢٣٨-٢٣٩.

الأغا فقليل له أنت سنجق ودفتردار، وكيف أنك تذهب عن طريقه فقال كذا كتبنا على أنفسنا حتى يعتبر خلافنا...»^{٢٤}. فالواضح من هذين النصين أن شخصية على أغا كانت الشخصية القادرة على الإمساك بزمام الأمور والقدرة على التحكم والسيطرة، حتى لقد قال عنه المملوani: «وهو رجل جبار سلك في الناس مسلك الحاكم بأمر الله العبيدي، بل الحجاج بن يوسف...»^{٢٥}. وكان لأغا الانكشارية نائب له ويساعده في كثير من الأعمال وكان يعرف أيضا بكتخدا الوقت^{٢٦}، كما كان له تابع يقوم بقراءة الأوامر التي يريد إبلاغها للناس كان يعرف بـ(المشاعلي) (لحملة المشاعل وهي القناديل)^{٢٧}، كما عمل معه أيضا جماعة من القابجية^{٢٨}.

وقد تضاءلت وازمحلّت وظيفة أغا الانكشارية في القرن الثامن عشر ويرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية وخاصة تلك التي كانت تحدث بين زعماء المماليك. ففي معرض حديث الجبرتي عن تدهور أحوال البلاد أثناء حكم مراد بك وإبراهيم بك ذكر: أن اللصوص قد انتشروا في البلاد ولم يستطع الأغا صدهم فيذكر قوله «... واشتد الكرب وضاق خناق الناس وتعطلت أسبابهم ووقع الصياح في أطراف الحارات من الحرامية والسراق والمناسر نهارا، والأغا والوالى والمحتسب مقيمون بالقلعة لا يَجْسُرُونَ على النزول منها إلى المدينة...»^{٢٩}. وأصبح الأغا في القرن الثامن عشر يتقاضى الرشوة من التجار والحرفيين، لكي يتغاضى عن التزامهم بالأسعار، والأدهى من ذلك أنه في بعض الأحيان لم يكن ينفذ أوامر الباشا التي كان يصدرها للنظر في أحد الأمور^{٣٠}.

المرتبات

ج.

لم يتم العثور على ما يؤكد أن أغا الانكشارية كان له مرتب نقدي منتظم من الخزانة، وإنما كان يتقاضى مرتبا عينيا، وهو ما يعرف بـ(الجرأية والعليق) وكان يقدر بـ ٢٤٠ أردبا من الغلال (الشعير والقمح) سنويا^{٣١}. وكان من حقه أيضا فرض إتاوات على كل رجال العسكر ورجال الشرطة، باعتباره القائد العام عليهم^{٣٢}.

- ^{٢٤} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.
- ^{٢٥} المملوani، تحفة الأحباب، ص ٢٨٨-٢٨٩.
- ^{٢٦} الدمرداشي، الدرّة المصانة، ص ١٩٩-٢٠٠؛ نيفين محمد محمود، وثائق طائفة مستحفظان، ص ٢٩.
- ^{٢٧} إبراهيم الفحام، الشرطة في العصر العثماني، ص ٧١.
- ^{٢٨} دار الوثائق القومية، محكمة القسمة العربية، س ٧١، ص ١٦٨، م ٣٠٠.
- ^{٢٩} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٧.
- ^{٣٠} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٣٦.
- ^{٣١} ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٣٠؛ عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.
- ^{٣٢} استيف، النظام المالي والإداري، ص ١١٨.
- ^{٣٣} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.
- ^{٣٤} المملوani، تحفة الأحباب، ص ٢٨٨-٢٨٩.
- ^{٣٥} الدمرداشي، الدرّة المصانة، ص ١٩٩-٢٠٠؛ نيفين محمد محمود، وثائق طائفة مستحفظان، ص ٢٩.
- ^{٣٦} إبراهيم الفحام، الشرطة في العصر العثماني، ص ٧١.
- ^{٣٧} دار الوثائق القومية، محكمة القسمة العربية، س ٧١، ص ١٦٨، م ٣٠٠.
- ^{٣٨} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٧.
- ^{٣٩} عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٣٦.
- ^{٤٠} ليلي عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٣٠؛ عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.
- ^{٤١} استيف، النظام المالي والإداري، ص ١١٨.
- ^{٤٢} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.

كلمة الصوباشى فى الأصل كلمة تركية مكونة من مقطعين هما (صو) بمعنى الماء، و (باش) بمعنى رئيس^{٣٣}. وكانت تكتب بالسین أيضا (السوباشى) فإذا ما حاولنا تفسيرها أيضا من الناحية اللغوية فتكون مركبة من مقطعين هما (سو) بالتركية القديمة معناها الجيش و(باش) بالمعنى السابق فيكون معناها اللغوى رئيس العسكر^{٣٤}. وسواء كانت تكتب بالسین أو بالصاد فإن معناها كان واحدا. ومن خلال البحث فى وثائق العصر العثمانى تبين لنا أن المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة كان يقصد بها رئيس جهاز الشرطة (وهى تشبه وظيفة الحكماء حاليا) وقد ذكر بعض الباحثين أن هذا اللقب كان لقبا حربيا قديما وكان من أشهر الألقاب الحربية والشرطية فى الدولة العثمانية. وقد استعمل هذا اللقب فى آسيا الصغرى منذ أيام السلاجقة، وكانت لهم امتيازات وأيضاً اقطاعات خاصة بهم فهو إذن يعتبر لقباً يستعمل للدلالة على رتبة عسكرية^{٣٥}.

وقد وجد لقبان آخران هما الوالى والزعيم والمقصود بهما الصوباشى أيضا. أى أن الثلاث كلمات هى مترادفات، وقد اختلط الأمر عند بعض الباحثين فذكر بعضهم أن الزعيم كان شخصية مختلفة تماما عن الوالى (والى الشرطة)^{٣٦}. ولكن الذى يؤكد لنا أن هذه الألقاب الثلاثة هى ألقاب مترادفة لبعضها البعض ما يلى:

أولاً: فى أجوبة حسين أفندى الروزنامجى^{٣٧} على أسئلة علماء الحملة الفرنسية عندما سئل عن زعيم مصر فكانت إجابته أنه: «هو الوالى الذى يتبصر فى القاهرة، وخدمته إزالة الخواطى وهم النساء الفاحشات...» فهذا دليل يؤكد لنا أن الزعيم هو الوالى نفسه^{٣٨}.

ثانياً: أوردت محكمة مصر القديمة فى إحدى وثائقها حادث هجوم بعض اللصوص على الأهالى بنفس المنطقة «فقام الأمير محمد بن عبد الله... زعيم مصر القديمة بإبلاغ القاضى بهذه الحادثة...» وأوردت نفس الوثيقة أيضاً فى نهايتها وبعد ما قصَّ هذا الزعيم الحادثة على القاضى عبارة «فأدركهم (أى اللصوص) الصوباشى المرقوم (أى الأمير محمد بن عبد الله)»^{٣٩} مما يؤكد لنا أيضاً أن الزعيم هو نفسه الصوباشى. وفى بعض الأحيان كان يذكر لفظ الزعيم وبجانبه لفظ الصوباشى فى نفس الوقت مثل الأمير حيدر الذى كان يعرف بأنه «زعيم مصر المحمية والصوباشى»^{٤٠} وكان ذلك عام ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م.

^{٣٣} شمس الدين سامى، قاموس تركى، ج ١، ص ٢٦٥؛ ج ٢، ص ٣٨٥؛ محمد على الأنسى، الدراى اللامعات، ص ٣٩٩.

^{٣٤} وقد ذكر لى أ. د. أحمد فؤاد متولى فى مقابلة كانت معه حول الجذور التاريخية القديمة لكلمة الصوباشى فذكر: أنه فى بداية الدولة العثمانية وفى فترة متقدمة من تاريخها، كان الصوباشى يشرف على جمع المياه ويشرف أيضاً على طائفة السقائين فى القصور السلطانية. ومن هنا جاءت كلمة الصوباشى بمعنى رئيس المياه، ولكن هذا المعنى قد تلاشى بعد ذلك وأصبح يطلق على القائم بأعمال الشرطة.

^{٣٥} عباد عبد السلام رؤوف، الموصل فى العهد العثمانى، ص ٢٥٤-٢٥٥؛ يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ص ٢٣٣.

^{٣٦} عبد الوهاب بكر، الضبط الاجتماعى، ص ٥٢.

^{٣٧} حسين أفندى الروزنامجى كان كاتباً فى روزنامة مصر قبل مجيء الفرنسيين إليها ثم رقى فى عدة وظائف بعد ذلك. لمزيد من التفاصيل انظر: - محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعى، ص ٣٠٥.

^{٣٨} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٣٩} محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ٤٤، ١١٩.

^{٤٠} محكمة الصالح، س ٣٢٣، ص ١٤٠، م ٤٦٥.

إذن النتيجة التي نتوصل إليها الآن هي أن مصطلحات الصوباشي والزعيم والوالى مترادفات، ويقصد بها رئيس جهاز الشرطة كما ذكرنا، وكان المصطلح الأكثر شيوعا بلغة الوثائق هو مصطلح الصوباشي في حين كان استخدام مصطلحي الزعيم والوالى قليلا بالنسبة للمصطلح السالف ذكره، ولهذا فقد أثرنا استخدام مصطلح الصوباشي في هذا البحث. بالإضافة إلى ذلك فقد ظل مصطلح (صاحب الشرطة) معروفا ومتداولاً لدى البعض، وقد كان هذا المصطلح شائعاً منذ العصور الإسلامية الأولى، وفي العصر العثماني عرف الصوباشي بهذا المصطلح أيضاً^{٤١}. وفي بعض الأحيان كان يجمع مصطلحا الصوباشي وصاحب الشرطة في وقت واحد، فكان يعرف بأنه «صاحب الشرطة الصوباشي»^{٤٢}، بالإضافة إلى ذلك فقد عرف أيضاً بأنه «حاكم الشرطة»^{٤٣} كما عرف الصوباشي بأنه «حاكم السياسة»^{٤٤} أو «الحاكم السياسي»^{٤٥}. ولكن في الحقيقة أن هذا المصطلح لم يكن مقصوراً على الصوباشي فقط حيث إنه قد استخدم لبعض الأفراد الذين كانوا يعملون داخل الجهاز الإداري أيضاً^{٤٦}. فهذا المصطلح مصطلح عام ولم تكن هناك وظيفة بعينها اقتصر عليها. وكانت اختصاصات الصوباشي في الولايات الأخرى التابعة للدولة العثمانية هي نفس اختصاصاته التي كان يقوم بها في مصر^{٤٧}.

أ. مراسيم تعيين الصوباشي

ذكر بعض المؤرخين أن أغا الانكشارية هو الذي كان يعين الصوباشي^{٤٨} ولكننا نرى في الحقيقة أن هذه المهمة قد أسندت إلى الباشا ومثلهما كان هو المسئول عن تعيينه فقد كان هو المسئول أيضاً عن عزله^{٤٩}. ومن الجدير بالذكر أن تعيين الصوباشية كان لا يتم إلا بعقد الديوان وحضور الشخصيات الكبرى فيه، ومن ثم كان الباشا يقوم بإلباس الصوباشي المعين قفطاناً وكان هذا هو النظام المتبع في مراسيم التعيين في ذلك الوقت^{٥٠}. أما عن تدرج المناصب الشرطة فقد كان موجوداً في العصر العثماني، فقد وجد بعض الصوباشية الذين أصبحوا أغاوات انكشارية وكان ذلك متوقفاً بلا شك على الباشا ورغبته في ذلك^{٥١}.

^{٤١} محكمة الباب العالي، س ١٣٦، ص ٢٠٣، م ١٠١٥؛ الماردني، الشجرة النعمانية، المخطوط غير مرقم.
^{٤٢} محكمة الباب العالي، س ٩٠ مكرر، ص ١٠٦، م ٥٠٤.
^{٤٣} أحمد شلبي عبد الغنى، أوضح الاشارات، ص ١٦٥-١٦٦.
^{٤٤} محكمة الباب العالي، س ٨٦، ص ١١٩، م ٧٦٧.
^{٤٥} محكمة رشيد، س ٢٩، ص ١٤٠، م ٥١٥.
^{٤٦} محكمة البحيرة، س ٢٧، ٢١٦، ٣٩٥؛ الدشت، محفظة ١٢٥، ص ١٢٨، م ٥٥؛ محكمة المحلة الكبرى، س ٣٥، ص ١٠٨، م ١٢٣.
^{٤٧} يعقوب سركيس، مباحث عراقية، ص ٢٣٣-٢٣٤.
^{٤٨} أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص ٣٤.
^{٤٩} البكري، الكواكب السائرة، ورقة ٧٦.
^{٥٠} الدمرداشي، الدرر المصانة، ص ١٩٦؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٨٢.
^{٥١} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٨٢.

ب. المهام الأمنية للصوباشى

كان الصوباشى يمثل الأداة الحقيقية والفعالة في جهاز الشرطة، فلقد كان بحكم وظيفته وطبيعة عمله أكثر احتكاكا بالمجتمع من أى شخص آخر من أفراد هذا الجهاز.

أما عن القاهرة العاصمة وضواحيها فقد تولاها ثلاثة من الصوباشية هم صوباشى القاهرة وصوباشى بولاق وصوباشى مصر القديمة. وكان لصوباشى القاهرة مرتبة أعلى ومنزلة أكبر فلذلك كان يطلق عليه دائما «الصوباشى الكبير بالقاهرة المحروسة»^{٥٢}. وفي بعض الأحيان كان من الممكن لصوباشى واحد أن يجمع بين بولاق ومصر القديمة مثل الأمير سليمان الذى كان صوباشى لهاتين المنطقتين^{٥٣}، وكان ذلك لا يحدث إلا لشخص لديه القدرة والمهارة الفائقة على السيطرة والتحكم، وكان ذلك بلا شك يجمع في هذا الصوباشى الذى كان يتمتع بشخصية فريدة من نوعها.

وكانت المهام الأمنية للصوباشى تتمثل في:^{٥٤}

١. التحرى عن اللصوص وقطاع الطرق والقبض عليهم.^{٥٥}
٢. تثبيت أسس الأمن الاقتصادى.^{٥٦}
٣. المباحث.^{٥٧}
٤. المحافظة على الآداب العامة.^{٥٨}
٥. إطفاء الحرائق.^{٥٩}
٦. إشعال القناديل.^{٦٠}
٧. الحفاظ على المرافق العامة.^{٦١}
٨. فحص المقتولين والمتضررين.^{٦٢}
٩. تنفيذ الأحكام.^{٦٣}
١٠. القضاء على المتمردين ومثيرى الفتن.^{٦٤}

^{٥٩} الملوانى، تحفة الأحياب، ص ٢٦٤؛ الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٦١٥.

^{٦٠} إدوارد وليم لاين، عادات المصريين المحدثين، ص ١٢٦-١٢٧.

^{٦١} ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٢٨٥؛ محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

^{٦٢} محكمة بولاق، س ٤٨، ص ٢٠٩ م ٦٥٥؛ س ٥٣، ص ٣٧٥ م ١١٠٠؛ محكمة باب الشعرية، س ٦٠٠، ص ٥٧٢ م ١٥١٤؛ محكمة الاسكندرية، س ٥١، ص ١٤١ م ٣٤٠؛ س ٩٩، ص ٩١ م ١٠٣، ص ١٦١ م ٣٨٥.

^{٦٣} الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ١٦٩.

^{٦٤} البكري، المنح الرحمانية، ورقة ١٥٧؛ الدمرداشي، الدرة المصانة، ص ١٦٣.

^{٥٢} محكمة مصر القديمة، س ٨٦، ص ٥ م ٢٨.

^{٥٣} محكمة مصر القديمة، س ١٠٢، ص ٦٠٧ م ١٥٨٧.

^{٥٤} لمزيد من التفاصيل حول هذه المهام انظر: - مرفت أحمد السيد، الشرطة في

مصر في القرن السابع عشر، ص ١٤، ٢٦.

^{٥٥} محكمة رشيد، س ٢٣، ٢٤٥ م ٨٥٨؛ محكمة ميت غمر، س ١، ص ٣ م ٥.

^{٥٦} الدشت، محفظة ٢١٢ ص ١٣، ٢٠١ م وثيقتان باللغة التركية؛ محكمة بولاق، س ٥٠، بداية السجل، وثيقة باللغة التركية؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ص ٤١٥-٤١٦.

^{٥٧} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٦٠.

^{٥٨} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

ونلاحظ مما سبق أن الصوباشى قد لعب دورا كبيرا في مجال المحافظة على الأمن، وكان ذلك هو طبيعة عمله المحددة له. فمنذ العصور السابقة كانت مهمته تكمن في العمل على ضبط أحوال البلاد وقت السلم والحرب أيضا، وكان قديما يتم اختياره من فرسان القبوقولى.^{٦٥}

ج. مركز الصوباشى

كان لكل صوباشى بيت خاص به وبوابة أيضا عرفت بـ(بوابة الصوباشى)^{٦٦} أو (باب الشرطة) كما أطلقت عليه المصادر^{٦٧} وذلك لكى يباشر من خلالها مهامه الشرطية. أما في القاهرة العاصمة فقد وجد ثلاثة بيوت، بيت لصوباشى بولاق^{٦٨} وآخر لصوباشى مصر القديمة^{٦٩} وثالث لصوباشى القاهرة^{٧٠}. وكان يوجد بجانب كل بيت أيضا بوابة للصوباشى الخاص به، ونظرا لما كان للصوباشى الأخير من أهمية كبيرة ومكانة بالغة فقد كان يطلق على بيته دائما (منزل الولاة)^{٧١}، أى أنه كان مركزا رئيسا لباقي الصوباشية الآخرين، وكان منزله في نفس الوقت يعد دارا للشرطة وكان يقع بالقرب من باب زويلة^{٧٢} عند سوق كبير يسمى سوق القوافين، وكان يوجد عند بيته عدد كبير من رجاله معظمهم من أوجاق الانكشارية وذلك من أجل حراسته^{٧٣} فكان بيته هذا يعد بمثابة مركز لتجمع قواته هناك وهو ما يمكن أن نسميه في الوقت الحاضر بـ(قوات أمن القاهرة)، وكان يوجد عند بيته أيضا دكة كانت تعرف دائما بـ(دكة الوالى)^{٧٤} أى الصوباشى.

د. مراتب الصوباشى

كان الصوباشى يتقاضى مرتبا نقديا من الخزانة يعادل ١٠٠٠٠٠ فضة وكان ذلك نظير قيامه بمهمة جرف وتطهير الخليج الناصرى كل سنة^{٧٥}. وكان هذا المرتب لصوباشى القاهرة فقط، فلم يرد ذكر لمرتبات باقي الصوباشية في جميع أقاليم مصر. وبالإضافة إلى ذلك كان الصوباشى يتقاضى مرتبا عينيا أيضا (الجرية والعليق) وكان هذا المرتب يعادل ٢٨٨ أردبا (من القمح والشعير) وكان هذا المرتب لصوباشى القاهرة أيضا فقط.^{٧٦} ومنذ ولاية عبد الله باشا الكبرى

^{٦٥} محكمة الباب العالى، ص ٧٢، ٣٢٩، م ١١٦٧.

^{٦٥} Oğlu, *Osmani tarihi*, S318.

^{٦٦} الصوالحى، تراجم الصواعق، ص ٧٨.

القبوقولى: كانت تطلق على الحرس السلطانى وعلى الانكشارية. انظر:

^{٦٧} باب زويلة هو أحد أبواب القاهرة وترجع نشأته إلى زمن الدولة الفاطمية

– أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي، ص ١٦٥.

وبصفة خاصة في عهد العزيز بالله. انظر: – جومار، وصف مدينة القاهرة،

^{٦٨} الدشت، مخفظة ١٢٢، ص ١١، م ٢ وفي بعض الأحيان كان يطلق على بوابة

ص ٣٨٨.

الصوباشى (باب الصوباشى) أيضا. انظر: – محكمة الصالحية النجمية،

^{٦٩} ص ٤٨، ص ٤٤، م ١٢٨.

س ٤٨، ص ٤٤، م ١٢٨.

^{٧٠} ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٤٨٧.

^{٦٧} الملوانى، تحفة الأجباب، ص ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠.

^{٧١} ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٥، ص ٣٠١.

^{٦٨} محكمة بولاق، ص ٢٥، ص ٣١٥، م ١٢٩٣؛ ص ٢٧، ص ١٦١، م ٧٢٢؛

^{٧٢} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٢.

س ٢٨، ص ٣٣٩، م ١.

^{٧٣} ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ٢٣٤.

^{٦٩} محكمة مصر القديمة، ص ٨٩، م ٧٣، ٣٣٦.

أصبح للصوباشى مرتب ثابت من الخزانة وكان من أهم المصادر الرسمية لدخل الصوباشى هو دخله الخاص بمقاطعة الدرك حيث كان يرد إليه منها نصيب لا بأس به^{٧٧}.

وقد أوضحت وثائق محكمة رشيد بصفة خاصة تخصيص مبلغ قدره ٣٣٣ فضة له، وكان ذلك يحدث عندما يتوفى أحد الأشخاص دون وريث أو يعثر على أشياء لا يعلم لها صاحب، فكانت تباع هذه الأشياء على يد سمسرة الثغر وكان جزء كبير من هذه المبالغ يقسم بين عدد كبير من الطوائف الأخرى وبين الصوباشى، وكانت حصته الدائمة هو المبلغ المذكور^{٧٨}. ولكن لم يتبين لنا عما إذا كان هذا المبلغ يخص جميع صوباشية مصر أم لا؟ فهذا الدخل لم نعثر على مثيله في وثائق المحاكم في المناطق الأخرى.

هـ. رجال الصوباشى

ولم يكن الصوباشى يقوم بوظيفته الشرطية بمفرده بل التف حوله الكثير من الأتباع والمساعدين كان منهم الضباط (المقدمون والنفباء والملازمون) بالإضافة إلى الجنود الذين كانوا يتركزون دائما عند بيته، وقد أطلقت عليهم وثائق المحاكم الشرعية عبارة (رجال الصوباشى) وقد عرف هؤلاء الرجال بعدة مسميات أخرى منها (طائفة الصوباشى)^{٧٩} و(أعوان الصوباشى)^{٨٠} و(جماعة الصوباشى)^{٨١} و(أتباع الصوباشى)^{٨٢} وأخيرا كانوا يعرفون بـ(رسل صاحب الشرطة)^{٨٣}. وكانت وظيفة هؤلاء الرجال تكمن في مساعدة الصوباشى في أداء عمله مثل القبض على المجرمين واللصوص وشاربى الخمر، وكان بعض هؤلاء الرجال يصطحبهم الصوباشى معه أينما سار حتى إذا صادف ذلك وقوع بعض الجرائم كان الصوباشى يترك بعضا منهم هناك ويذهب إلى القاضى ليخبره بذلك حتى لا يعطى فرصة للعابثين والمفسدين للهروب. ففي أثناء مرور صوباشى ثغر رشيد الزينى مقدمام بالثغر هو وأتباعه في عام ١٠١٤ هـ / ١٦٠٦ م رأى رجلا مختليا بامرأة أجنبية فترك هناك «بعض أتباعه خيفه فراره»^{٨٤}، ثم ذهب وتوجه إلى القاضى ليعلمه بما وقع. وفي أحيان أخرى كان يرسل الصوباشى رجاله إلى أماكن وقوع الحوادث عندما يسمع بوقوع جريمة ما، فقد أوردت محكمة مصر القديمة قيام أحد الأشخاص بالتعدى على زوجته بخط فم الخليج أن سمع الصوباشى صياح الناس فأرسل جماعته ليكشفوا له عن سبب ذلك^{٨٥}. وقد تحدثت وثائق المحاكم الشرعية عن هؤلاء الرجال وكان منهم على سبيل المثال الكتخدا الدوادار والعسس والقواسة^{٨٦}.

^{٧٧} عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى في مصر في القرن الثامن عشر، ص ٢٥٢.
^{٧٨} محكمة رشيد، س ٢٨، ص ٣٢، م ٩٩، س ٣٠، ص ٥٣٦، م ١٩٧٣، ص ٥٠٤، م ١٨٨٤ مكرر؛ س ٣١، ص ٣٤، م ١٠٠، ص ٣٨، م ١١١، س ٣٣، ص ٢١٢، م ٧٥٨، ص ٢٥٢، م ٨٧٨، ص ٢٧٧، م ٩٤٨، ص ٢٨٥، م ٩٧١، ص ٢٩٨، م ١٠١٠، س ٣٤، ص ٤٧٢، م ١٩٠٣، م ١٩٠٤.
^{٧٩} محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ٣٩٥، م ١١٣٠.
^{٨٠} محكمة بولاق، س ٤٧، ص ٧، م ١٣؛ محكمة باب الشعيرة، س ٥٩٧، ص ٢٢٥، م ٧٧٤؛ الدشت، محفظة ١١٧، ص ٩١٥، م ١.
^{٨١} محكمة الباب العالى، س ٨٢، ص ١٠٧، م ٥٥٠؛ محكمة رشيد، س ٣٠، ص ٥٦٠، م ٢٠٠٣، س ٣٣، ص ٢٠٥، م ٧٣٠، س ٢٩، ص ١٨٦، م ٦٨٧.
^{٨٢} محكمة الإسكندرية، س ٣٤، ص ١٦٣، م ٣٨٩؛ محكمة رشيد، س ٣٠، ص ٥٦٠، م ٢٠٠٣.
^{٨٣} الماردى، الشجرة النعمانية.
^{٨٤} محكمة رشيد، س ٣٠، ص ٥٦٠، م ٢٠٠٣.
^{٨٥} محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ٢٨٥، م ٨٣١.
^{٨٦} محكمة بولاق، س ٥٠، ص ٢٧٢، م ٥٩٢؛ محكمة الصالح، س ٣٢٢، ص ٢٥٢.

مقدمو الدرك

٣.

كيفية تعيينهم

أ.

ذكر بعض الباحثين أن مهمة تعيين مقدمى الدرك كانت تسند إلى الحاكم الشرعى (القاضى)^{٨٧} ولكن في الحقيقة وبعد الاطلاع على عدد كبير من الوثائق تبين لنا أن هذه المهمة كانت تسند إلى الصوباشى (أو أحد أعوانه) فهو الذى كان يعينهم ويعزلهم، وقد أكدت الوثائق ذهاب الصوباشى أو أحد أعوانه إلى القاضى ومعه مقدم أو مقدمى الدرك الذى يرغب فى تعيينه أو تعيينهم مما يؤكد لنا أن الصوباشى كان قد عين هؤلاء بالفعل قبل ذهابه إلى القاضى، فوظيفة القاضى هنا هى كتابة حجة لمقدمى الدرك بالمناطق الواقعة فى دركهم، ولكى تعطى هذه الحجة لهم الصبغة الشرعية.^{٨٨} فقد أوردت محكمة مصر القديمة ذهاب الصوباشى إلى القاضى فى المحكمة ومعه مقدم الدرك الذى كان قد عينه بالفعل فذكرت الوثيقة «بين يدي الحاكم الشرعى الحنفى حضر فخر الأماجد والأعيان عمدة ذوى المناصب والشأن الأمير محمود زعيم (صوباشى) مصر القديمة حالا وصحبته المقدم خليفة بن المرحوم سلامة السويفى بالوجه القبلى وسأل المقدم خلفية المذكور ورغب أن يكون صاحب الدرك بخطط حمام جمدار بمصر القديمة على حكم حدوده السابقة...»^{٨٩}.

وكان لكل منطقة مقدم درك يتولى أمرها وشئونها فى كافة أنحاء البلاد سواء فى العاصمة أو المدن أو الأقاليم، وإن كانت العاصمة قد تمتعت بصفة خاصة بوجود عدد كبير من مقدمى الدرك فى بعض الأحيان لمنطقة واحدة^{٩٠}، وبصفة خاصة فى منطقة مصر القديمة، وكان ذلك راجعا لما كان للعاصمة من أهمية باعتبارها مركز الحكم والإدارة ولما كان للمنطقة السالف ذكرها من أهمية أيضا باعتبارها ميناء ذات أهمية تجارية واستراتيجية كبيرة ففى عام ٩٥٨هـ/ ١٥٥١م تولى درك مصر القديمة ثلاثة من المقدمين فى وقت واحد وتعهدوا أمام الصوباشى بحفظ الدرك وحمايته من الخارجين والعابثين^{٩١}.

وفى أحيان أخرى كان من الممكن لشخص واحد أيضا أن يتعهد بدرك عدة مناطق فى وقت واحد إذا كان مؤهلا لذلك، ومثال ذلك المقدم سلامة بن بدير المنوفى الذى كان مقدما ببولاق وخط الجيعانية وخط شون الخطب وقنطرة الليمون بباب البحر وذلك عام ١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م^{٩٢}.

م ٣٦٤، ص ١١٦، م ٣١٣، ص ٢٥٣، م ٦٧٢، ص ١٠٤، ص ١١٠، م ٢٦٩، محكمة بولاق، ص ٥٠، ص ٥٤٤، م ١٢٤٩؛ الدشت، محفظة ١٢٤، ص ٢٢٥.

^{٨٩} محكمة مصر القديمة، ص ١٠١، ص ١٣٤، م ٣٦٤.

^{٩٠} محكمة الباب العالى، ص ٩٤، م ٢٢٧، م ١٠٣٢.

^{٩١} محكمة مصر القديمة، ص ٨٨، ص ٨٣، م ٤٦٤.

^{٩٢} محكمة بولاق، ص ٥٠، ص ٥٤٤، م ١٢٤٩.

ص ١٤٤، م ٣٨٨؛ محكمة الصالحية النجمية، ص ٤٨٠، ص ٤٥٤، م ١٢٢٣؛ الدشت، محفظة ١٢٤، ص ٢٢٥، م ٤. و لمزيد من التفاصيل عن رجال الصوباشى انظر: - مرفت أحمد السيد، الشرطة فى مصر فى القرن السابع عشر، ص ٢٨، ٣٣.

^{٨٧} خالد حامد أبو الروس، مدينة مصر القديمة فى القرن السابع عشر الميلادى، ص ٦٣.

^{٨٨} محكمة مصر القديمة، ص ٩٨، م ٣٧٤، م ١٣٥٣؛ ص ١٠١، ص ١٣٤،

ب. المهام الأمنية لمقدمي الدرك

كانت الوظيفة الأساسية لمقدمي الدرك هي حفظ وحراسة الأماكن الواقعة في أدراكمهم وحمايتهم من اللصوص والعابثين والحفاظ على الأخلاق العامة داخل المجتمع وكان ذلك على مدار اليوم، فكانت الأوامر تصدر دائما إليهم بأن يكونوا في حالة يقظة تامة وأن يقوموا بعملهم ليلا ونهارا صباحا ومساء. ^{٩٣}

ومن الجدير بالذكر أن نظام الأمن الخاص بالشرطة في مصر في العصر العثماني كان مختلفا عما هو عليه الآن، ففي الوقت الحاضر يعتبر الأمن من اختصاص رجال الشرطة وحدهم وهم مكلفون بالحفاظ على أرواح الناس دون دفع مقابل، ولكن في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها كان نظام الأمن مسئولية مشتركة بين الأهالي ومقدمي الدرك، فقد كان التجار والأهالي يدفعون رسوما مستمرة لمقدمي الدرك وذلك مقابل حمايتهم وحماية ممتلكاتهم، فعند حدوث إحدى السرقات كان على مقدم درك المنطقة التابعة له أن يحضر السارق وإن لم يستطع كان عليه تعويض المسروق بنفس الشيء الذي سرق أو بدفع قيمته ^{٩٤}.

وما يدل على أهمية الدور الذي كان يلعبه مقدمو الدرك إبان هذه الفترة انه عندما كان يحدث تقصير منهم في أداء عملهم كانت الأوامر تصدر لهم دائما من الجهات العليا لكي ينتبهوا إلى عملهم وإلا ستكون النتائج وخيمة والعواقب مريرة. ففي عام ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م حدث بثغر رشيد أن أغارت بعض جماعات من العربان المفسدين على الناس وقطعوا عليهم الطريق وسرقوهم فصدر أمر إلى مقدمي الدرك جاء فيه «... وقد اتصل بمسامعنا أن بعض المفسدين العربان وغيرهم الخارجين عن الطاعة يحضرون إلى أطراف البلاد ويقطعون الطريق على المسلمين ويأخذون سائر ما معهم من أسباب وغيرها بغفلة أصحاب الأدراك عن محافظة دركهم وغفلتهم وتقصيرهم ومثل ذلك لا نرضاه ولا نقر عليه وقد رسمنا بأن يتقدم أمير اللواء والحاكم الشرعي حال وصول هذا الأمر إليهما وقبل وضعه في أيديهما بطلب أصحاب الأدراك بالثغر المذكور (رشيد) وإلزامهم بمحافظه دركهم والتمسك بها ليلا ونهارا صباحا ومساء فإنه متى اتصل بمسامعنا بعد هذا اليوم أنه حصل لأحد من الرعايا ضرر أو سلب أسباب أو أمتعة أو أخذ شيء من بهائمهم أو غير ذلك إن كان في الليل أو في النهار أو في الصباح أو في المساء لا نعرف إحضار المتعدين بأنفسهم وذواتهم إلا من أصحاب الأدراك فإنه لا يقنعنا منهم إحضار المسروق منهم بل يلزمهم كل صاحب درك بإحضار المتعدي على دركه بنفسه وإن لم يحضر به فيكون ذلك بروحه ولا يقبل له عذر مطلقا ولا حجة وقد حذرناهم ونبهناهم وصار ذنب المقصر في عنقه فلا بد من الاجتهاد التام في الحفظ والحراسة والحفز آناء الليل وأطراف النهار...» ^{٩٥}.

توضح لنا الوثيقة السابقة عظم المسئوليات التي أقيت على كاهل مقدمي الدرك، وأن الإدارة كانت بصفة دائمة تراقبهم وتراقب تحركاتهم، مما أدى هذا بدوره إلى قيام هؤلاء المقدمين بأدوارهم خير قيام، وإن وجد بعضهم في حالة

^{٩٣} محكمة رشيد، س ٢٨، ص ٣٠٥، م ١٠٥٠.

^{٩٤} محكمة دمياط، س ٤٥، ص ٦٠، م ١٤١؛ محكمة الباب العالي، س ١٢٠، ص ٣٩٢، م ٦٣.

^{٩٥} محكمة رشيد، س ٢٨، ص ٣٠٥، م ١٠٥٠.

تراخ فليس من العدل أن نجعل هذا قاعدة نعممها على كل مقدمى الدرك ويجعلنا نضع نتائج لا تمت بأى صلة للصحة ونعممها على كل فترات العصر العثماني.

وعندما كان الصوباشى يعين مقدمى الدرك ويسجل لهم حجة بذلك أمام القاضى فى المحكمة، كانت هذه الحجة توثق بشروط كان عليهم الالتزام بها. فقد ذكرت بعض الوثائق عن هذه الشروط لمقدمى الدرك «أن عليهم إدراك العائط وإغاثة الملهوف وتكفية الدرك برجال بأسلحتهم يحفظون الدرك والرعايا ومهما ضاع من دركه زمن ولايته كان عليه القيام بنظيره لأربابه من ماله وصلب حاله»^{٩٦}.

مما سبق يتضح لنا أن هذه التعهدات من قبل مقدمى الدرك أمام الصوباشى والقاضى كانت تلزمهم بالعمل على ما جاء فيها، وكان هذا دليلا على أن مقدمى الدرك قد قاموا بأدوارهم الشرطية خير قيام فما دام الشخص المسروق يتبع دركهم فكانوا هم المكلفين بتعويضه فهذا دليل على أنهم كانوا فى حالة يقظة تامة خوفا من حدوث ذلك لأنه سيكون على حسابهم سواء بأرواحهم أو بأموالهم، هذا باستثناء بعض المقدمين الذين تهاونوا فى أداء عملهم ولم تكن الإدارة بغافلة عنهم فكان من الطبيعى أن يعزلوا ويؤتى بغيرهم.

وكان على مقدمى الدرك أيضا الإشراف على الجسور والخلجان وحفظها وهذا يؤكد لنا أن مقدمى الدرك كان لهم دور فى الحفاظ على المرافق العامة وحمايتها^{٩٧}. وكانوا أيضا يقومون بحفظ الشئون خشية تعرضها لسرقات اللصوص وغيرهم^{٩٨}.

ج. المرتبات

كانت الدخول الخاصة بمقدمى الدرك تأتى عن طريق العوائد التى كانوا يحصلونها من بعض الوكالات وأيضا الرسوم التى كانت تفرض على الأسواق والبيوت^{٩٩}. وكان الغفر يحصلون على هذه العوائد والرسوم أيضا وكانت تعرف بـ(عوائد الغفر)^{١٠٠}.

٤. الأوده باشية أو القلقات

القلقات هى من الكلمة التركية (قوللق) بمعنى العبودية والرق ثم أصبحت تطلق بعد ذلك على مركز العسكر وأصبح منها (القوللقجى)^{١٠١} وهو ضابط المخفر^{١٠٢}. وأخيرا فإن هذه الكلمة أصبحت تطلق على مراكز الشرطة التى انتشرت فى جميع أنحاء البلاد، وهو ما يشبه فى عصرنا الحالى (أقسام الشرطة) أو (نقط الشرطة).

^{٩٦} محكمة مصر القديمة، س ١٠١، ص ٢٥٣، ٦٧٢م، ص ١٣٤، ٣٦٤م.
^{٩٧} محكمة البحيرة، س ٢٧، ص ١٣١، ٢٤٦م؛ محكمة أسيوط، س ١ وقائع، ص ٥٦٦م، ٢٣٨م.
^{٩٨} محكمة مصر القديمة، س ٩٨، ص ٩٠، ٣٢٦م.
^{٩٩} محكمة الدقهلية، س ٩، ص ١٤٨، ٣٤٢م.
^{١٠٠} محكمة الدقهلية، س ٩، ص ١٤٨، ٣٤٢م.
^{١٠١} جى: لاحقة تركية تفيد النسب. انظر: - أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد فى تاريخ الجبرتي، ص ١٦٢. ومن الجدير بالذكر أن كلمة كراكون الشائعة على لسان العامة حتى اليوم فى مصر يرجع أصلها إلى كلمة قلق التى كانت تعنى الشرطة.
^{١٠٢} محمد على الأنسى، الدراى اللامعات، ص ٤٣٩.

أ. كيفية تعيينهم

كان يعمل بداخل القلقات مجموعة من الأودة باشية^{١٠٣} (ضباط صفوف) وكانوا يعينون في الغالب من الانكشارية أو العزبان^{١٠٤}. وكان لهم رئيس أطلقت عليه الوثائق (باش أوده باش)^{١٠٥}. وكان الأودة باشية يرجعون دائما إليه للبت في بعض القضايا. وكان جميع الجنود العاملين داخل القلقات يخضعون لرئاسة البلوكباشية^{١٠٦}.

ب. المهام الأمنية للأودة باشية

وقد استخدم كل من الجبرتي والقينالى مصطلح القلقات كناية عن الجنود أنفسهم وليس عن المكان^{١٠٧}، وأثناء وجود الفرنسيين في مصر كان يعرف بـ (قولق الفرنسيين) فأورد الجبرتي قصة رجل استغاث إلى الديوان بسبب أن «قلق الفرنسيين قبض على ولده وحبسه...»^{١٠٨}.

وقد انتشر الأودة باشية في جميع أنحاء البلاد سواء في العاصمة أو المدن أو الأقاليم،^{١٠٩} وكان لكل أوده باش أتباع يعاونونه ويساعدونه فيما يتعلق بالأمن والحراسة^{١١٠}، وكان الأودة باش يقوم بجولات متعددة أطلقت عليها المصادر مصطلح (السرحة) حفاظا على أمن المنطقة التابعة له^{١١١}، وكان عليه إبلاغ القاضي على الفور أثناء وقوع بعض الجرائم^{١١٢}. أما في القاهرة العاصمة فقد عرف الأودة باشية الذين تركزوا بالقرب من بوابة الصوباشي^{١١٣} بـ «أودة باشية البوابة»، وذلك بسبب وجودهم عند بوابته، وكان أوده باشية البوابة يتمتعون بمنزلة كبيرة قياسا بباقي الأودة باشية المنتشرين في جميع أنحاء البلاد، وكان ذلك بسبب ارتباطهم بصوباشي القاهرة ووجودهم معه بصفة مستمرة^{١١٤}.

وإضافة إلى دور الأودة باشية فيما يختص بوظيفة الشرطة، فقد كانت لهم جولات أخرى للنظر في أمر المرافق العامة ومعرفة ما تحتاجه من إصلاحات، فقد أوردت إحدى الوثائق قيام الأمير مصطفى أوده باش طائفة عزبان بالمنصورة بإبلاغ القاضي بأن أحد المساجد في حاجة إلى بعض الإصلاحات والترميم، مما دفع القاضي إلى إرسال بعض البنائين والمهندسين للنظر في هذا الأمر^{١١٥}.

^{١٠٣} الأودة باشية من التركية أوده + باش: أوده بمعنى غرفة أو حجرة وكلمة باش مثلما ذكرنا بمعنى الرئيس أو القائد ثم أصبحت هذه الكلمة تطلق على رئيس إحدى الفرق العسكرية بالجيش. انظر: - محمد على الأنسى، الدراري اللامعات، ص ٥٩؛ أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي، ص ٣٢.

^{١٠٤} الدشت، محفظة ٢١٠، ص ٢٢٦، م ٢؛ محكمة مصر القديمة، ص ٧٦١.

^{١٠٥} ص ١٩٢، ٥٠؛ محكمة بولاق، ص ٥٩، م ٢٩٠٠.

^{١٠٦} محكمة القسم العسكرية، ص ٨٥، م ٦، م ٨؛ أحمد شلبي عبد الغنى، الدرة المصانة، ص ١٦٦.

^{١٠٧} البلوكباشية: هي كلمة تركية تعني أقسام الجيش. انظر: - أحمد السعيد سليمان، تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي، ص ٤٤.

^{١٠٨} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٠٩.

^{١٠٩} الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٠٩.

^{١١٠} محكمة الدقهلية، ص ٩، م ٢، م ٤؛ محكمة دمياط حجج شرعية، رقم ٣٢، حجة ٨٤.

^{١١١} محكمة الباب العالي، ص ١٣٦، ص ٢١٩، م ١٠٨٥.

^{١١٢} أحمد الدمرداش، الدرة المصانة، ص ٧٥.

^{١١٣} محكمة الدقهلية، ص ٩، م ٢٠٤، م ٤٦٥.

^{١١٤} أحمد شلبي عبد الغنى، أوضاع الإشارات، ص ١٦٥-١٦٦.

^{١١٥} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ١، ص ٩٩-١٠٠.

^{١١٦} محكمة الدقهلية، ص ٩، م ٢، م ٢.

ج. المرتبات

لم يوجد لدينا ما يؤكد أن الأودة باشية كانوا يتقاضون مرتبا نقديا من الخزانة. ففي أجوبة حسين أفندي الروزنامجي على أسئلة علماء الحملة الفرنسية ذكر أن الأودة باشية كانت لهم عوائد يأخذونها على الخمارات^{١١٦} مما يوضح أن دخولهم كانت قائمة على ما كانوا يفرضونه من عوائد ورسوم على بعض الجهات والمناطق.

هـ. الصناجق والكشاف

أ. التعيين

كان تعيين الصناجق أمرا خاصا بالباشا فكان هو الذى يصدر الأمر بتعيينهم ولكنه كان فى نفس الوقت يأخذ مشورة الأمراء المحليين، وكان يشترط فى تعيين الصنجق أن يكون من بين أمراء الممالك الذين يحملون لقب بك.^{١١٧} ومن الجدير بالذكر أن بعض أغاوات الانكشارية قد تقلدوا هذا المنصب، وحدث ذلك بصفة خاصة فى القرن الثامن عشر.^{١١٨}

ب. المهام الأمنية للصناجق

وقد أسند إلى الصناجق مهمة قيادة شرطة الأقاليم (الولايات) فكان دورهم الأمنى يكمن فى وجودهم بجميع أقاليم مصر، ولكن هذا لا يمنع أن وجد بعضهم فى ضواحي القاهرة، فقد وجد منهما اثنان واحد فى شمال المدينة بناحية القبة والثانى فى الجنوب بناحية مصر القديمة.^{١١٩} وكان الصنجق يعرف بحاكم الولاية هو والكاشف. أى أن مصطلح حكام الولايات فى الأقاليم كان يطلق على كل من الصناجق والكشاف، ولكن الكشاف كانوا أقل مرتبة من الصناجق، وقد أوكلت الإدارة إليهم بعض المهام الإدارية والمالية الأخرى بجانب وظيفتهم الشرطية الخاصة بالأمن فى الأقاليم. وكان على الصناجق حماية الأهالى فى الأقاليم وتوفير الحياة الآمنة لهم ومنع العربان من التعدى عليهم وأخذ أموالهم. وقد وجد مع الصناجق ثلاثة أوجاقات أخرى كانت تساعدهم فى أعمالهم وكان عدد الصناجق الموجودين فى مصر أربعة وعشرين صنجق، وقد وضعهم الباشا ليكونوا رهن تصرفه فى أى وقت من الأوقات وقد انتشروا فى جميع أقاليم مصر، وكان الباشا يعمل دائما على تقسيمهم وتفريقهم خشية تمردهم ضده وذلك إذا اتحدوا^{١٢٠}. وكان من هؤلاء الصناجق أربعة يحضرون من استانبول هم كتخدا الوزير، وقبودان الإسكندرية وقبودان دمياط، وقبودان السويس، أما العشرون الآخرون فكانوا من مصر.^{١٢١}

^{١١٩} عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر، ص ٢٥٦.

^{١١٦} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٠-٢١.

^{١٢٠} Brémond, *Voyage en Égypte*, p. 61-62 ; Brown, *Voyage en*

^{١١٧} عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، ص ٢٠٦.

Égypte, p. 152.

^{١١٨} الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٢٩.

^{١٢١} محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٣.

ج. المرتبات

تمتع الكشاف بمكانة بارزة ومنزلة مرتفعة في الأقاليم، فلم تقتصر وظيفتهم على الناحية الإدارية فقط بل امتدت لتشمل الناحية الأمنية أيضا. لذا فقد كانت مرتباتهم مرتفعة ولم تقتصر فقط على المرتبات النقدية بل شملت أيضا المرتبات العينية، وكانت هذه المرتبات تشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل عندهم.^{١٢٢}

الخلاصة

أولاً: أن الهيكل الإداري لجهاز الشرطة في مصر في العصر العثماني قد جمع بداخله مجموعة من الموظفين التابعين له سواء في العاصمة أو الأقاليم، وبهذا تكون قد تحققت أركانه من حيث وجود هؤلاء الموظفين بداخله ووجود مجموعة من القوانين المنظمة له وتحديد دور كل واحد منهم في القيام بعمله.

ثانياً: لعب الصوباشي دورا هاما في مجال المحافظة على الأمن، وكان من أبرز الشخصيات الهامة في جهاز الشرطة نظرا لجولاته المستمرة في تثبيت أسس الأمن المختلفة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح كان هو المصطلح الشائع له في العاصمة والأقاليم وأيضا الثغور، إلا أننا نجد أن هناك مصطلحات قد استخدمت في العاصمة مثل الوالي والزعيم، وفي الأقاليم استخدم مصطلحا الصوباشي والوالي فقط، أما في الثغور فكان المصطلح المستخدم هناك هو مصطلح الصوباشي فقط. إذن فمصطلح الزعيم لم يكن يطلق إلا على رئيس جهاز الشرطة في القاهرة وضواحيها فقط.

ثالثاً: من الجدير بالذكر أن اختصاصات الشرطة في الوقت الحاضر موزعة بين عدد من الأفراد التابعين لهذا الجهاز، أما في العصر العثماني فقد أُلقيت على كاهل أفرادها الإلمام بكل هذه التخصصات في وقت واحد، فكان على الصوباشي أن يقاوم الجرائم بكافة صورها المختلفة، ويمنع الغش في العملة وينظم العلاقات والمعاملات بين الأهالي.... إلخ. مما يدل على أن هذه المهام المتنوعة قد أُلقيت على كتف رجل واحد وهذا يختلف عما هو عليه الآن.

^{١٢٢} عراقى يوسف محمد، الوجود العثماني المملوكى في مصر في القرن الثامن عشر،

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

أولا

- محكمة الباب العالى وتشمل سجلات ٧٢ مكرر، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ٩٤، ١٣٦.
- محكمة القسمة العربية وتشمل سجلات ٦٧، ٦٩.
- محكمة القسمة العسكرية وتشمل سجل ٨٥.
- محكمة جامع الصالح وتشمل سجلات ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٧.
- محكمة بولاق وتشمل سجلات ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٩.
- محكمة باب الشعريّة وتشمل سجلات ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٢٨.
- محكمة الصالحية النجمية وتشمل سجل ٤٨٠.
- محكمة مصر القديمة وتشمل سجلات ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ٧٦١.
- محافظ الدشت وتشمل محافظ رقم ١٠٧، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ٢١٠، ٢١٢.
- محكمة رشيد وتشمل سجلات ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤.
- محكمة دميّاط وتشمل سجلات ٤٥، ١٥٩.
- محكمة دميّاط (حجج شرعية) رقم ٣ حجة ٨٤.
- محكمة الإسكندرية وتشمل سجلات ٣٤، ٥١، ٩٩.
- محكمة البحيرة وتشمل سجل ٢٧.
- محكمة ميت غمر وتشمل سجل ١.
- محكمة مديرية الدقهلية وتشمل سجل ٩.
- محكمة المحلة الكبرى وتشمل سجل ٣٥.
- حجج شرعية لوثائق الواحات حجة رقم ٣٩٢.
- محكمة أسيوط وتشمل سجل ١ وقائع.

الوثائق المنشورة

ثانيا

قانون نامہ مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولى، د ط، مكتبة الأنجلو، القاهرة، دت.

المخطوطات

ثالثا

البكرى (محمد بن أبى السرور)، الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١١٢.

—، اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٤٢٥.
الماردينى (أحمد)، الشجرة النعمانية فى الدولة العثمانية، مخطوط بجامعة القاهرة تحت رقم ٢١٩٠٢.

المصادر العربية

رابعا

ابن إياس (محمد بن أحمد الحنفى)، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، د ط، القاهرة، ١٩٨٤.

الجبerty (عبد الرحمن بن حسن)، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣.

—، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.

الدمرداشى (أحمد كتحدا عزبان)، الدرر المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩.

شلىبى عبد الغنى (أحمد)، أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٩٤.

الصوالحى (إبراهيم بن أبى بكر)، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦.

الملوانى (يوسف المعروف بابن الوكيل)، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، الطبعة الأولى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦.

المصادر المعربة

خامسا

استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، مأخوذ من كتاب وصف مصر، الجزء الثانى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٩.

چومار، وصف مدينة القاهرة، مأخوذ من كتاب وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٢.

سادسا

المصادر الأجنبية

Brémond, G., *Voyage en Égypte 1643-1645*, Ifao, Le Caire, 1974.

Brown, E., *Voyage en Égypte 1673-1674*, Ifao, Le Caire 1974.

Wild, J., *Voyages en Égypte*, Ifao, Le Caire, 1973.

سابعا

المراجع العربية والمعرية

أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.
إدوارد وليم لاين، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم، ترجمة سهير دسوم، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤.

—، القاهرة، تاريخ حاضرة، ترجمة لطيف فرج، الطبعة الأولى، دار الفكر، القاهرة، ١٩٩٤.

شمس الدين سامي، قاموس تركي، درسعادت، جزآن، ١٣١٧ هـ.

عبد الحميد يونس وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الرابع، د ط، د ت.

عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.

عماد عبد السلام رؤوف، الموصل في العهد العثماني، مطبعة الآداب، القاهرة، ١٩٧٥.

عراقي يوسف محمد، الوجود العثماني في مصر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزء الأول، مركز كليوباترا،

القاهرة، ١٩٩٦.

—، الوجود العثماني المملوكي في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة،

١٩٨٦.

عفاف مسعد السيد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

كمال شريف، أجمل المباني في اللسان العثماني، الجزء الأول، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣١٢ هـ.

ليلى عبد اللطيف أحمد، الإدارة في مصر في العصر العثماني، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

محمد علي الأنسي، الدراري اللامعات في منتخبات اللغات، قاموس تركي، بيروت ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م

محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١) المقالة الأولى ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة

العثمانية كما شرحه حسنين أفندي الروزنامجي، كتيب بجامعة القاهرة، ١٩٣٨.

- محمد قدرى سعيد، الأمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠.
- محمد نور فرحات، التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر. (١) العصر العثمانى، القاهرة، ١٩٨٦.
- محمود دياب بك، معجم الألفاظ الحديثة، مطبعة السعادة، ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م
- يعقوب سركيس، مباحث عراقية، بغداد، ١٩٥٥.

المراجع الأجنبية

ثامنا

Oğlu, M.S., *Osmani tarihi Luğati*, II bas, Istanbul, 1988.

Shaw, S., *The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt*, London, 1962.

الرسائل الجامعية

تاسعا

- خالد حامد أبو الروس، مدينة مصر القديمة فى القرن السابع عشر الميلادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، إشراف أ.د. محمد عفيفى، ٢٠٠١.
- مرفت أحمد السيد، الشرطة فى مصر فى القرن السابع عشر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، إشراف أ.د. محمد عفيفى، ٢٠٠٥.

الدوريات

عاشرا

- عبد الوهاب بكر، الضبط الاجتماعى فى القاهرة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، بحث ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر العثمانى، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد خاص (٥٧)، مركز النشر بجامعة القاهرة، ١٩٩٢.